بن مبارك : يجب التركيز على الأولويات ومعالجة الماضي بروح المستقبل

رشاد العليمي : العلاقة معدومة بين رجل الأمن والمواطن

رئيس مصلحة الضرائب : هيئة الاستثمار منحت تراخيص لـ (7400) مشروع لم يتحقق منها سوى (1300) مشروع معظمها ليست إستراتيجية

واستغرب رئيس مصلحة الضرائب من الترويج لمشاريع تعديلات قانونية وسياسات ثبت فشلها في جميع أنحاء العالم وتم الاستعاضة عنها بسياسات أخرى بديلة أكثر فاعلية وأكثر كفاءة، في إشارة إلى تبني الهيئة العامة للاستثمار لمشروع قانون جديد للاستثمار يمثل " كل الاختلالات القديمة ويعممها ويبدد كل موارد الدولة».. متسائلاً في هذا الخصوص عن جدوى طرح قوانين جديدة من شأنها إهدار الموارد في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية الحالية وفي وقت يجري فيه مناقشة وإعادة صياغة شكل ومستقبل الدولة اليمنية من خلال مؤتمر الحوار الوطني.

وقال رئيس مصلحة الضرائب إن هناك حزمة من القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي تم إقرارها في نهاية العام 2010م، بعد دراسة مستفيضة من قبل الحكومة والمانحين لسبل تحفيز الاقتصاد الوطني ، صيغت على أفضل الممارسات في المنطقة والتجارب الناجحة في العالم، ومع بداية عام 2011 دخلت البلاد في دوامة التوتر ولم تستقر إلا في منتصف 2012 ، ويعد عام 2013 هو سنة الأساس لتطبيق تلك القوانين».

وأضاف " كان من الأولى بالهيئة العامة للاستثمار تطبيق القانون وليس الترويج لمشروع بديل قبل تطبيق القانون السابق.. وكشف عن أن الهيئة منحت نحو (7400) مشروع تقريباً تراخيص وتم إعفاء حوالي (5000) مشروع، لكن لم يتحقق منها على أرض الواقع سوى (1300) مشروع معظمها ليست مشاريع إستراتيجية والباقي مشاريع وهمية.

وأكد غالب أن ما تسعى إليه الهيئة العامة للاستثمار ليس تشجيعا للاستثمار بل تبديد للموارد من خلال الإعفاءات الضريبية.

وأوضح رئيس مصلحة الضرائب أن تشجيع الاستثمار يكون من خلال خلق البيئة الملائمة وتوفير الأمن والاستقرار والعدل والبنية التحتية.. مبينا ان الإعفاءات الضريبية الملغاة تم الاستعاضة عنها بتخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية من 35 بالمائة إلى 15 بالمائة، ومنح حوافز للمشاريع الحقيقية وليس للوهمية تتمثل بحافز الإهلاك المتسارع بحيث يستطيع المشروع أن يستعيد قيمة أصوله خلال فترة وجيزة، وترحيل الخسائر إلى خمس سنوات قادمة، بالإضافة إلى حافز العمالة والذي لا يُعطى إلا للمشاريع القائمة على أرض الواقع.

إلى ذلك استمعت المجموعة الثانية بفريق التنمية المستدامة والمعنية بالتنمية التعليمية والبشرية والصحية إلى رؤى أعضائها حول سبل تحسين التعليم بشكل عام، بالإضافة إلى قوانين التعليم ومؤشراته استراتيجياته التجارب الناجحة في ماليزيا وفنلندا ، وتجربة تركيا في التعليم الالكتروني.

واستعرض الخضر سالم محمد حليس المستشار في مجال التدريب والتنمية فجوات التعليم في الواقع اليمني ومؤشراته وفقاً لتقرير رئاسة الوزراء وتقرير التنمية البشرية لعام 2009م ، في سبيل الخروج ببعض الرؤى والدراسات التي يمكن أن تقدم للمساعدة في ردم الفجوة وتحسن التعليم . وتم التطرق إلى موضوع التنمية البشرية على اعتبار أن هناك ما يزيد على 130 ألف تجمع سكاني تقريبا في اليمن ، وكيفية إيصال التدريب والتأهيل إلى تلك التجمعات من خلال توفير الكتاب ونشر المكتبات العامة وإيجاد وعي مجتمعي بأهمية القراءة والتدريب والتأهيل.

وعقد فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني اجتماعاً امس برئاسة النائب الأول لرئيس الفريق الدكتورة طيبة بركات، وبحضور نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني سلطان العتواني، وأمين عام مؤتمر الحوار الوطني الدكتور أحمد عوض بن مبارك، اللذين استمعا إلى إيضاحات حول التباينات التي جرت في اجتماع الفريق أمس الاول الإثنين.

وأكد نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني سلطان العتواني على الأهمية التي يمثلها هذا الفريق وارتباطه الوثيق بكافة الفرق التي تعتمد على نجاح مخرجاته..داعيا إلى ضرورة تقبل كل طرف للآخر، والمناقشة بمسئولية وشفافية والتجرد من وجهات النظر الشخصية وبما يسهم في بلورة رؤية مشتركة تساهم في الخروج بالوطن إلى بر الأمان.

وقال العتواني «أمام الجميع قضية الوطن، وهو ما يحتم التعامل مع مختلف القضايا بتجرد عن الذوات والإنتماء السياسي والأيديولوجي ، لأنه بالحوار وحده سنصل إلى نتيجة.. وأكد أن رئاسة المؤتمر والأمانة العامة ستعملان على حل كافة الإشكاليات التي تعترض سير عمل الفريق، لأن المؤتمر قضية وطنية أعلى ووسيلته التوافق».

من جانبه أكد الدكتور أحمد عوض بن مبارك أن مهمة فريق المصالحة الوطنية بالغة الحساسية الأمر الذي يتطلب أن يعي أعضاؤها حجم المسئولية الملقاة على عاتقهم، وأن يلتزم الفريق بمنهجية واضحة لعمله، لأن الوقت محدود وأي تأخير ليس في صالح خطط عمل الفريق بمجموعاته الست.

وقال : «نظرا لقصر وقت المؤتمر والعدد الكبير للأعضاء فمن الضروري التركيز على المسائل ذات الأهمية والتركيز على الأولويات، لأننا في المؤتمر لسنا وكلاء للماضي، بل وكلاء المستقبل، وعلينا معالجة الماضي بروح المستقبل».

وكانت مجموعة العمل الفرعية المنبثقة عن الفريق والخاصة بقضايا النازحين قد استضافت ممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.. حيث قدم ممثلا المفوضية: المحامي جمال الجعبي، وصفاء القحوم، تقريراً شاملاً أمام أعضاء المجموعة حول أوضاع النازحين واللاجئين في اليمن، والجهود المبذولة لدعم وضع سياسة وطنية لمعالجة وحل النزوح الداخلي ، إلى جانب الهجرة المختلطة والحماية في اليمن.

الى ذلك قدم التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني رؤيتهما المشتركة حول جذور قضية صعدة، إلى الاجتماع الذي عقده أمس فريق قضية صعدة، المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني.. وفيما يلي نص الرؤية ..

إن قراءة تاريخ صعدة وتتبع مكانتها ودورها في التاريخ اليمني يكشف الأهمية الإستراتيجية لهذه البقعة من اليمن التي تتجاوز مساحتها الـ 10000 كم2 .

وأن أي قراءة لهذا التاريخ لا ينبغي أن تقف عند محطة من المحطات السلبية أو الإيجابية التي شهدتها ، بل لا بد من القراءة العميقة والموضوعية لما كابدته هذه المحافظة العريقة وعانت منه ، لاسيما في العقود الخمسة المنصرمة .

إذ أن ما جرى في صعدة وثيق الصلة وشديد الارتباط بأزمة الحكم في اليمن . وغياب المشروع السياسي الوطني وعدم وجود العدالة الاجتماعية واستمرار التهميش التاريخي لصعدة وتكريس النفوذ القبلي والعشائري على حساب دور الدولة ومكانتها وهيبتها. فضلاً عن عجز الدولة عن تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة وترسيخ نهج الحكم الفردي العصبوي على قاعدة إدارة الصراعات بالأزمات والحروب انطلاقا من أهداف سياسية.

إن هذه الأفكار والرؤى المختصرة التي تتناول جذور وأبعاد قضية صعدة ، تأتي في إطار الإسهام في تشخيص جذور المشكلة وتوضيح أسبابها ، والتي ستكون بلا شك إضافة متواضعة الى بقية الرؤى والأوراق المقدمة من مختلف القوى والمكونات المشاركة في مؤتمر الحوار حول هذه القضية الحيوية المهمة . بهدف تشخيص الجذور والأسباب وتقديم الحلول والمعالجات المناسبة لاحقاً وتحديد الضمانات الكفيلة بعدم تكرارها وإعادة إنتاجها مستقبلاً .

كما أن ما يرد في السطور التالية لا يهدف الى إدانة طرف أو تبرئة آخر ، وإنما يأتي في سياق القراءة التاريخية لجذور المشكلة التي كان: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني سباقين ومبادرين للتنبيه لمخاطرها والتحذير من تداعياتها . وقد عملا في مختلف محطات ومراحل الصراع على كشف ألاعيب النظام المستبد وتعرية أهدافه التسلطية العصبوية بل ومواجهتها بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة ونجمل بإيجاز أهم جذور وأبعاد قضية صعدة فيما يلي :

1) غياب الدولة :

يمثل غياب الدولة ومشروعها الوطني القائم على المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية جذر معظم القضايا الوطنية ومنها قضية صعدة .

ومنذ قيام ثورة سبتمبر 1962م التي أطاحت بالنظام الملكي الأمامي المستبد حتى العام 2004م لم تعرف محافظة صعدة حضوراً فاعلاً للدولة سواء على صعيد بناء المؤسسات وتوفير البنى التحتية أو على صعيد القيام بوظائفها تجاه المواطنين وفرض سلطتها وتحقيق سيادة القانون، باستثناء الفترة من74-78 التي شهدت اهتماما ملحوظاً بصعدة انطلاقا من المشروع الوطني لحركة 13يونيو التصحيحية في بناء الدولة المدنية . وقد ظلت صعدة مهمشة ومحرومة من أبسط الخدمات الأساسية من تعليم حديث وصحة ومياه شرب نقية وتحولت إلى بيئة للحرمان وسوق مفتوحة لتجارة السلاح والتهريب والثارات والاحتراب القبلي .

وكان حضور الدولة مقتصراً على الجباية والتسلط ، واثارة الصراعات بين أبناء المحافظة ، واستمرت المحافظة تحت سطوة وسيطرة القوى التقليدية والمتنفذة لتصبح هي صاحبة الفعالية والتأثير في تسيير مجريات الحياة وتغييب الحقوق والمواطنة المتساوية.

2) نهج الإدارة بالأزمات وإذكاء الصراعات :

اعتمد النظام السابق خلال العقود الثلاثة الماضية أسلوب الإدارة بالأزمات ،وإذكاء الصراعات ، واللعب على التناقضات وتغذية الخلافات وإشعال الحروب بين الجميع وضد الجميع.

فدعم القبيلة ضد القبيلة والأسرة ضد الأسرة .وإحياء النزعات المناطقية والطائفية .وأفسد الحياة السياسية من خلال اختراق الأحزاب وتفريخها وإبعادها عن ممارسة دورها الجوهري في العمل السياسي ودعم بعض الجماعات الدينية والمذهبية لضربها ببعضها البعض وتصفية حسابات سياسية مع بعض الأطراف وتأجيج الصراع المذهبي والطائفي .

وفي هذا الإطار تم استغلال الجانب الفكري والثقافي في صراع مراكز القوى المحلية والدولية وممارسة ثقافة الإقصاء ضد الأخر وتهميشه وتأجيج الصراع لخدمة أهداف وأطماع داخلية وخارجية في ظل التضييق على الحريات الاجتماعية وفرض قيود على حرية الفكر والتعبير .

3) تقويض الشراكة الوطنية والتهيئة لمشروع التوريث :

مثلت قاعدة الشراكة الوطنية التي قامت عليها الوحدة اليمنية الضمانة الأساسية للمشروع الوطني لبناء الدولة المدنية اليمنية الحديثة ، إلا أن مغامرة الاستحواذ على السلطة والإنفراد بها بدأت مع بواكير العهد الجديد لدولة الوحدة ووصلت ذروتها نهاية المرحلة الانتقالية 1993م التي أنتجت حرب صيف 94م التي عمقت منطق الأغلبية والأقلية بديلاً عن الشراكة الوطنية . وجاءت النتائج الكارثية لحرب 94م لتعزز الشعور لدى الطرف المنتصر بأنه يمتلك القوة والقدرة التي تمكنه من إخضاع كل الخصوم والمنافسين وحتى تصفيتهم والاستفراد بالسلطة ، وان الوقت قد حان لإعادة تشكيل خارطة القوى وتغيير معادلة الصراع بما يخدم استمرار رأس النظام في الحكم والتهيئة لتوريث أبنائه والحيلولة دون صعود أي منافس .

حيث وجد النظام من حرب صعدة وسيلة لتحقيق أهداف عدة في استبعاد القوى التي كانت على علاقة به وحليفة معه عسكرية وقبلية، وكذلك القوى الأخرى الرافضة لمشروع التوريث ليبقى النظام العائلي هو سيد الموقف والمتحكم بمجريات الأمور .

هذه باختصار أهم الجذور والأبعاد لقضية صعدة من وجهة نظر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني، والتي لاشك في أنها تشكل مع عدة عوامل ثانوية أخرى مقومات نشأتها وتصاعد وتيرتها لتتحول إلى قضية وطنية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جسدت الجوهر السياسي والوطني للصراع وليس الصراع الديني والمذهبي.